الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
8 January 2009

القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٠٦٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)،

وإذ يؤكد أن قطاع غزة يشكل جزءا لا يتجزأ من الأرض التي احتلت في عام ١٩٦٧، وسيكون جزءا من الدولة الفلسطينية،

وإذ يشدد على أهمية سلامة ورفاه جميع المدنيين،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف، وتدهور الحالة، ولا سيما إزاء ما أسفر عنه ذلك من خسائر فادحة في صفوف المدنيين منذ رفض تمديد فترة التهدئة؛ **وإذ يشدد** على وجوب حماية السكان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ أيضا إزاء الأزمة الإنسانية المستفحلة في غزة،

وإذ يشدد على ضرورة ضمان تدفق السلع والأشخاص على نحو مستمر ومنتظم من خلال معابر غزة،

وإذ ينوه بالدور الحيوي الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في توفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية داخل غزة،

وإذ يشير إلى عدم إمكانية التوصل إلى حل دائم للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا،

09-20430 (A)



١ – **يدعو** إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، **ويشدد** على الحاجة الملحة لهذا الوقف لإطلاق النار؛

٢ – **يدعو** إلى تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة؛

٣ – **يرحب** بالمبادرات الرامية إلى إيجاد وفتح ممرات إنسانية، وغير ذلك من الآليات الرامية إلى توصيل المعونة الإنسانية على نحو مستمر؛

٤ – **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات الإضافية اللازمة على وجه الاستعجال إلى الأونروا، وكذلك عن طريق لجنة الاتصال المخصصة؛

٥ – **يدين** جميع أشكال العنف والأعمال الحربية الموجهة ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب؛

٦ – **يدعو** الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود الرامية لتوفير الترتيبات والضمانات اللازمة في غزة من أجل الحفاظ على وقف دائم لإطلاق النار وصون الهدوء، بما في ذلك من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة وضمان إعادة فتح المعابر بصفة مستمرة، على أساس اتفاق التنقل والعبور المبرم في عام ٢٠٠٥ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ **ويرحب** في هذا الصدد بالمبادرة المصرية، وبالجهود الإقليمية والدولية الأخرى الجارية؛

٧ – **يشجع** على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك دعما لجهود الوساطة التي تبذلها مصر وجامعة الدول العربية، على النحو الوارد في القرار الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) وغيره من القرارات ذات الصلة؛

٨ – **يدعو** الطرفين والمجتمع الدولي إلى بذل جهود مجددة وعاجلة لإحلال سلام شامل يستند إلى الرؤية المتمثلة في وجود منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حسب المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ويشير أيضا إلى أهمية مبادرة السلام العربية؛

٩ – **يرحب** بنظر المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الأطراف، في عقد اجتماع في موسكو في عام ٢٠٠٩؛

١٠ – **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.
